

التواصل الترجمي بين المشرق والمغرب (الأطراس Palimpsestes) منجز نصي

خديجة جليلي

قسم اللغة و الأدب العربي، كلية اللغة والأدب العربي والفنون

جامعة باتنة 1 (الجزائر)

khadina.dj@gmail.com ALGERIA**Abstract:**

The present study is a conceptual review of the Genetic system (Gérard Genette). Our work falls within the framework of the linguistic criticism of Genetic work through his book *Palimpsestes*, published by Le Seuil, Paris, in 1982. This study is carried out through the concept of textual transcendence between the central translation of the Syrian, critic Mohammed Khair al-Beqa'i and the Moroccan critic Mokhtar Hosny. This modest attempt is done within the light of the fragmented individual and institutional efforts, as well as the problem of the instability of terms in the mother tongue. Therefore, what is the justification for such a translation if the new vision of the translator is not fulfilled?

Key Words: Inter Text - Meta Text - Hypertext - Arch Text - Affixes.

ملخص:

إنّ الدراسة مراجعة مفاهيمية وضبط مصطلحي للمنظومة الجينية "جيرار جنيت" Gérard Genette. يندرج عملنا في إطار النقد الترجمي للعمل الجيني من خلال كتابه (الأطراس palimpsestes) الصادر عن دار النشر "Seuil" في (باريس) سنة 1982 في مفهوم أنماط المتعاليات النصية (Transcendante textuelle) بين ترجمة مركزية مشرقية للناقد السوري محمد خير البقاعي والناقد المغربي "المختار حسني" وذلك في ظلّ تشتت الجهود الفردية والمؤسسية، ناهيك عن عدم استقرار المصطلحات في محضنها الأمّ. فما هو مبرر إعادة ترجمة المترجم إذا انعدمت الرؤية الجديدة؟

الكلمات المفتاحية: التناص - الميتانص - التعلق النص - معمارية النص - اللواصق.

مقدمة:

تحدثوا بالحاح ودون توقف عن زمن الشعر، وزمن المسرح، وكانوا يتحدثون من قبل عن زمن الرواية وربما عن زمن النص المتشعب/ (الإلكتروني) Hypertexte وعن أزمان شتى تتعلق بوسائل المعرفة والتوصيل الفكري، ولكن قلّما من يتحدث عن زمن الإضافات النقدية المغربية إلى المنجز النقدي المشرقي حتى ليتمكن الحديث عن وجود أزمة ترجمة المصطلح النقدي بسبب بطء استجابة العالم العربي للمصطلحات الغربية الجديدة خاصة إذا ما تذكرنا السرعة المذهلة لتوالدها، وهذا من شأنه إرباك القارئ العربي، فضلا عن مساهمته في إشاعة أزمة الصراع بين المشرق والمغرب مما يضيع فرصة استفادة البلد العربي الواحد مما أحرزته البلدان العربية الأخرى في مجال النقد الترجمي، في حين - أي النقد الترجمي - قد صار حقلاً معرفياً قائماً بذاته بوصفه عاملاً فعالاً في تلقيح الأفكار وتطويرها وإعادة تشكيلها والاستئثار بالقارئ، ومع ذلك لم يحاول الدارسون - في حدّ علمي - الاقتراب من هذه الوسيلة المعرفية الإبداعية إلا في حدود ضيقة عند عقد الندوات أو إقامة ملتقيات ونادراً في مدرجات الجامعات في شكل بحوث أكاديمية.

هذا التجاهل وعدم تسليط الأضواء حول النقد الترجمي (*) وأهميته لا يعني بحال إنكار الدور الذي يقدمه في حياتنا العلمية والأدبية تظاهرة تعكس وجهات النظر المتعددة في زوايا ثابتة أو متجددة تتناول المناهج والنظريات النقدية.

ومن هنا تندرج دراستنا الحالية في إطار النقد الترجمي متخذين من إوالية المقارنة بين الترجمة المشرقية للناقد السوري "محمد خير البقاعي" و الأخرى المغربية للناقد المغربي "المختار حسني" للصفحات الأولى (من 1 إلى 16) التي تمثل الأساس النظري الذي قام عليه كتاب (الأطراس) (palimpsestes) للناقد الفرنسي "جيرار جنيت Gérard Genette" الصادر عن دار النشر Seuil في (باريس) سنة 1982. ربما تكون الترجمات من أحدث ما استقبلته ساحة القراءة النقدية العربية في الآونة الأخيرة نحاول من خلالها رصد بعض مظاهر القلق المصطلحي الذي اعتري الترجمتين المغربية و المشرقة خاصة على مستوى المنظومة المصطلحية الجينية

*- فيما يخص النقد في مجال الترجمة فهذا اهتمام جديد في ساحتنا العربية. وأنتم تتفقون معي بأن النقاد للترجمات (ترجمات الكتب أقصد) شبه منعدمين. وإن وجد في الغرب من أسس لهذا الاهتمام (أعني النقد في مجال الترجمة)، وهناك أيضا نقد الكتب المهمة بنظريات الترجمة عند العرب الذي لم يولد بعد. لنشر دراسة "نقدية" أو لنسجها قراءة مسألة لكتابي الأستاذ المحترم الدكتور محمد الديداوي (الترجمة والتعريب - الترجمة والتواصل). ويعد السيد محمد الديداوي من المهنيين القلائل الذين يحاولون ربط الممارسة بالنظرية في مجال الترجمة وتدوينها في كتب لا يمكن إلا أن تتفق على قيمتها العلمية والأكاديمية.

المتعاليات النصية (Transcendante textuelle) قصد الاهتداء بها في مقارنة النصوص الإبداعية حتى لا نقع في أزمة بطالة مصطلحية فحسب؛ إذ الإحساس بالأزمة هو في حد ذاته وعي بالأهمية التي يمكن أن يشغلها السؤال الثقافي، ونحن في حاجة إلى إعادة طرح أسئلة جديدة على واقع ثقافي متحرك ومتنامي وجدير بالاهتمام، بالمقابل لا يوجد واقع ثقافي واحد، فهناك أكثر من واقع حسب كل بلد وحسب كل وتيرة نمو في هذا البلد أو ذاك بين مشرق ومغرب عربي، ولكن إجمالاً يمكن أن نجد خصائص مشتركة تبني جسوراً بين جغرافيات و عوالم مختلفة، و في تحديد أكبر: جسراً يصل المشرق بالمغرب، وجسراً يصل الوطن العربي بالعالم.

وعليه فإننا نرى ضرورة تصحيح الفهم بالوقوف على أبرز المصطلحات الحاملة للمفاهيم الجينية ماثلة في مفهوم أنماط المتعاليات النصية. فما هو مصير هذه المصطلحات التي عبرت الحدود الإقليمية في النص الجيني، ونصوص الترجمة النقدية المغربية و المشرقية بالتبني؟ فكيف يتم لها الاستقرار بين ظهرانينا مشرقاً ومغرباً في ظل تشتت الجهود الفردية و المؤسساتية؟ ناهيك عن عدم استقرارها في محضنها الأم. و هل يصح ونحن في عصر " أنت " أن نعيش نعمة قطرية ضيقة، أو مركزية مشرقية ومغربية؟ ألا نشهد مركزية مغربية معكوسة أعادت قراءة مقولة " الصاحب بن عباد " هذه بضاعتنا ردت إلينا "، هل هي هوامش مغربية تؤسس مركزية جديدة؟ هل يشهد المصطلح النقدي المعاصر ضياعاً لانعدام الفعل المعرفي وغرابة المفاهيم المفرغة في مصطلحات غير دقيقة؟

سنقف في هذه الورقة البحثية لنقدم أجوبة ناعمة لأسئلة ناتئة مقلقة، محافظين على مسافة السؤال.

1 - العلاقة بين المفهوم (concept) والمصطلح (terme):

لا شك أن لكل علم من العلوم مجموعة من الركائز التي يستند إليها ويقوم عليها، سواء على مستوى المفهوم، أو المصطلح. و تواجه العلوم الإنسانية الكثير من الإشكالات لا سيما إشكالات المنهج والمصطلح إذ كثيراً ما يكون المصطلح مثاراً للجدل سواءً بالنزاع حول لفظه أو مفهومه أو حولهما معاً.

وقد أصبحت المصطلحات اليوم أدوات في الصراع الحضاري والفكري بين الأمم، والرواج غالباً لمصطلحات الأمم الغالبة خاصة مع خمول الأمم الأخرى علمياً بالمفهوم الخلدوني "إن غلبة اللغة بغلبة أهلها، وإن منزلتها بين اللغات صورة لمنزلة دولتها بين الأمم" ففي الأمم المستهلكة يشعر كل فرد من أبنائها بضعف في تخصصه، وإذا شعر بذلك خشي أن يفكر أو يبتكر، لأنه يرى غيره أقدر منه على الإبداع والابتكار، فالمعرفة تخلق الثقة، وكلما وثق المرء بنفسه اعتزّ بها، وأقدم على عمل ما يريد دون تردد.

ولهذا بلغت أهمية المصطلح الذروة نظرا لوظيفته اللسانية في الكشف عن مدى عبقرية اللغة واتساع معجميتها، والوظيفة التواصلية، إذ أن اللغة الاصطلاحية نخبوية لا مبرر لها لوضعها قيد الاستعمال مع عامة الناس الذين لا يملكون سبيلاً، والوظيفة المعرفية لكون المصطلح لغة العلم والمعرفة، ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أن قدامى العرب سمّوا المصطلحات مفاتيح العلوم، فبرزت مصنفات المتقدمين منها: (التعريفات) لـ"الجرجاني"، و"كشف اصطلاحات الفنون والعلوم" لمحمد بن علي التهانوي.

وفي العصر الراهن صار المصطلح علماً مستقلاً بذاته -بوصفه أحد فروع علم اللغة التطبيقي- يعرف بالمصطلحية (Terminologie) (*) وهو عبارة عن «حقل المعرفة الذي يعالج تكوين التصورات وتسميتها، سواء في موضوع حقل خاص أو في جملة حقول المواضيع». (الشريف، 2002، ص.5)

ولسنا في حاجة إلى توضيح أهمية دراسة علم المصطلح، ولكن يكفي في هذا الصدد القول: إن معرفة مصطلح علم من العلوم من شأنها أن توحد بساط البحث الذي من الممكن أن يلتقي عليه الباحثون، وتسهم بشكل فعال في التنسيق بين مختلف أبحاثهم ودراساتهم. كما أنها تزيد من اتصال القارئ العادي غير المتخصص بهذا العلم أو ذاك نتيجة القضاء على الاضطراب المصطلحي.

وقد سبق الغرب إلى الاهتمام بهذا المجال المعرفي الحديث نسبياً، بيد أن هذا العلم «لم يتأسس بصورته المعروفة اليوم إلا في بدايات القرن العشرين» (**). ويرجع الفضل للعالم النمساوي "يوجين فوستر" (1898-1977) «في وضع أساس النظرية العامة للمصطلحية وتطويرها». (المسدي، 1984، ص.21)

فحدد مجالات علم المصطلح العام أو النظرية العامة لعلم المصطلح تحديداً اتسعت مجالاته بتقدم هذا العلم، فيتناول علم المصطلح العام طبيعة المفاهيم، وخصائص المفاهيم، وعلاقات المفاهيم، ونظم المفاهيم، ووصف

*- علم المصطلحية Terminology Science علماً جديداً وأنشئت من أجله المعاهد والمؤسسات المصطلحية ودراسة المصطلح بمعناه الحديث "علم مشترك بين اللغة والمنطق وعلم الوجود وعلم المعرفة أو المعلوماتية وحقوق التخصص العلمي والأدبي والفني، وعلى تعريفه بإيجاز بأنه العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللغوية التي تعبر عنها". ينظر: محمد هيثم الخياط (1995)، نحو منهجية لوضع المصطلح العربي الحديث، الموسم الثقافي 12 لجمع اللغة العرب.

** - في الثلاثينيات من القرن العشرين بُذلت الجهود في النمسا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا والاتحاد السوفيتي لإرساء أساس علمي لدراسات المصطلح (المصطلحية). وقد أدت هذه الجهود إلى خلق ثلاث مدارس مصطلحية هي: مدرسة براغ، ومدرسة فينا، والمدرسة السوفيتية. (سابقاً) ينظر: محمد حلمي هليل (1996)، أسس المصطلحية، (مقال ضمن إشكالية المصطلح)، إشراف: يوسف زيدان وآخرون، الهيئة العامة لقصور الثقافة، سلسلة الفلسفة والعلم، (د ب)، العدد 3، ص:5.

المفاهيم، وطبيعة المصطلحات، ومكونات المصطلحات، والعلاقات والرموز، وأنماط الكلمات، والمصطلحات، وتوحيد المفاهيم، والمصطلحات ومعجمات المصطلح (...) أما علم المصطلح الخاص فيتضمن شكل القواعد الخاصة بالمصطلحات في لغة مفردة مثل اللغة العربية أو اللغة الفرنسية أو اللغة الألمانية.

1-1- ماهية المصطلح وضوابطه:

ثمة تعريفات حديثة تربط المفهوم بالمصطلح^(*) الدال عليه، منها: «المصطلح كلمة أو مجموعة من الكلمات من لغة متخصصة [علمية أو تقنية ... إلخ] يوجد موروثاً أو مقترضاً ويستخدم للتعبير بدقة عن المفاهيم وليلد على أشياء مادية محددة» (حجازي، ص. 54). وهذا التعريف يجعل المصطلح غير مقصور على الكلمة المفردة، فالمصطلح قد يكون من كلمة أو مجموعة من الكلمات، وأن يكون واضحاً مطابقاً للمفهوم و هذا ما يشير إليه هذا التعريف «المصطلح اسم قابل للتعريف في نظام متجانس؛ يكون تسمية حصرية - تسمية لشيء - ويكون منظماً في نسق ويطابق دون غموض فكرة أو مفهوماً». (حجازي، ص. 55)

وبتقدم التعريف الأوربي المتفق عليه من قبل المتخصصين في علم المصطلح، وهو «أن الكلمة الاصطلاحية أو العبارة الاصطلاحية: مفهوم مفرد أو عبارة مركبة استقر معناها، أو بالأحرى استخدامها وحُدِّد في وضوح. هو تعبير خاص ضيق في دلالاته المتخصصة، واضح إلى أقصى درجة ممكنة، وله ما يقابله في اللغات الأخرى، يرد دائماً في سياق النظام الخاص بمصطلحات فرع محدد، فيتحدد بذلك وضوحه الضروري» (حجازي، 1986، ص. 54)، ومن يعن النظر في هذه التعريفات يجدها تركز على معايير المصطلح وهذا ما سنأتي على ذكره.

1-2- معايير المصطلح:

ذهب علماء الاصطلاح إلى وضع جملة من المعايير نوجزها فيما يلي:

1. الوضوح: ويتعلق بالجانب المفهومي والتصوري للمصطلح .
2. الدقة: يتطلب المصطلح عدم التباس المفهوم ولا يتداخل مع غيره في ميادين أخرى
3. الإيجاز: الأصل في المصطلح أنه كلمة مفردة ولكن الاستثناء وهو عبارات اصطلاحية.

*- يشار للمصطلح بلفظين هما: الاصطلاح والمصطلح ؛ « فالاصطلاح مصدر من الفعل "اصطاح"، أما المصطلح فاسم مفعول منه - وقد أستعملت صيغة المصدر للدلالة على المراد باسم المفعول - ويقصد بهما الألفاظ التي تحمل دلالات خاصة متعارف عليها بين طائفة معينة في مجال أو حقل معين، إذ يختلف مدلول المصطلح من مجال إلى آخر». ينظر: عبادة محمد إبراهيم (2005)، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والثقافة، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط 2، ص. 11.

4. التبادل: وجود ما يقابل المصطلح في اللغات الأجنبية.
5. يسر التداول: بمعنى سهولة اللفظ وقصره مما ييسر تداوله
6. شيوع المصطلح وذيوعه: فالمصطلح النقدي عملة قابلة للتداول ملتزمين بذلك المقولة الشائعة: "خطأ شائع خير من صواب مهجور - بل قل مجهول-".
7. لا بدّ أن يرصد لمفهوم واحد مصطلح واحد وأن يكون لكل مصطلح واحد مفهوماً واحداً «استعمال المصطلح في أكثر من مفهوم، أو إطلاق أكثر من مصطلح على المفهوم الواحد» (مختار عمر، نقلاً عن، بوطارن، 2011، ص. 221)، مثل: مفهوم واحد (Intertextualité) تقابله عدة مصطلحات (التداخل النصي، هجرة النصوص، البينصية، التناص)، ومصطلح واحد (موضوعية) مقابل عدة مفاهيم (thème - objectivité).
8. التطابق الدقيق للسياق الذي يرد فيه المصطلح في النصوص المترجمة مع السياق الذي ترد فيه المصطلحات المنقولة في النصوص العربية.

1-3- المقارنة بين الكلمة والمصطلح:

تجدر الإشارة إلى أن نتساءل، هل كل كلمة هي مصطلح؟ الإجابة بلا شك أنها ليست كذلك، و ذلك لجملة من الاعتبارات هي:

1. ففي الكلمة تجوز ظاهري الاشتراك اللغوي والترادف.
2. الكلمة تفهم من السياق في حين أن المصطلح يفهم خارج السياق
3. للكلمة دلالات متعددة و إحياءات مختلفة تختلف باختلاف الثقافة، بل باختلاف الحقب التاريخية داخل الثقافة الواحدة. في حين أن للمصطلح شحنة / قيمة مفهومية لا تزيد و لا تنقص.
4. الكلمة وحدة معجمية عامة والمصطلح وحدة معجمية خاصة

2 - إشكالية الإنتاج المعرفي للمصطلح النقدي العربي المعاصر:

تستلهم الحداثة العربية أدواتها المفاهيمية الإجرائية من المنجز الغربي، وذلك في محاولة للإنتاج المعرفي في المصطلح النقدي المعاصر تحقيقاً للشرعية العلمية.

فلا يمكن فصل المصطلحات النقدية المعاصرة وقراءتها بعيدا عن منظوماتها بحيث تشكل نسقا، يتجلى في المنهج والرؤية كإجراء للممارسة والاشتغال النقدي إذ الحديث عن المصطلح يعد أداة ومكوّنا أساسيا لقيام المنهج. ومن الأهمية بمكان أن نتحدث عن مرجعيتين معرفيتين للمنهج هما:

2-1- المرجعية الفلسفية:

إن المناهج النقدية الحداثيّة مثلثة في النموذج البنيوي أو السيميائي (Sémiologie) ارتبطت بالفلسفة، بالمنهج البنيوي يقوم علي الفلسفة الوضعية الداعية إلى التجربة فهي إذا تهدف إلى الدقة والموضوعية، أما المنهج السيميائي/السميائية عند "بيرس" فقد تأثر بالمنطق، أمّا استراتيجية التفكيك (Déconstruction) فتضرب بجذورها في الفلسفات الغريبة المعاصرة من الوجودية والفيمينولوجية.

ومن هنا يتضح أن استيراد المناهج السابقة لا يطرح إشكالية تكييف مصطلحاتها التقنية فحسب، بل يطرح أيضاً تحيين المفاهيم و أقلمتها في التربية العربية «فاستنبات تلك المفاهيم المنقولة بصورة كلية أو جزئية تستوجب الإحاطة بخلفياتها المعرفية/الإبستمولوجية». (أحمد، 1990، ص. 86-87)

2-2 المرجعية اللسانية:

يمكن أن نتوقف عند الثورات الثلاث الكبرى مع رائد اللسانيات الحديثة العالم السويسري "فردناند دي سوسير Ferdinand De Saussure" (1857 – 1913) وثورة "نوام تشونسكي Noam Chomsky" (1928) في النصف الثاني من القرن العشرين ، أما الثورة الأخيرة فكانت في الربع الأخير من القرن العشرين، وهي التداولية (Pragmatique) مع "جون روجرز سيرل John Rogers Searle" و "جون أوستين John Austin" في الولايات المتحدة الأمريكية.

و هكذا بعد الاستيعاب و تمثّل المفاهيم و المصطلحات تمّ بناء تلك المناهج في حين، تسابق النقاد العرب الحداثيون إلى تبني تلك المناهج دون التسلح بالمرجعيتين الفلسفية واللسانية الأمر الذي تسبب في إشكالية غموض المصطلح النقدي العربي الذي تراوح بين الفعل المعرفي وغربة المفهوم.

3- المصطلح النقدي العربي بين الفعل المعرفي وغربة المفهوم :

يعيش الوطن العربي لحظة تأخر حضاري (Décalage civilisationnel) عن الزمن الحضاري الغربي، مما جعله يعاني اضطرابا فكريا ناتجا عن محاولة اللحاق بالركب الحضاري بالقفز لتخطي محطات التطور المرحلي.

وهذا ما عبّر عنه الناقد الإنجليزي قائلاً: «تطور الحركة الأدبية والثقافية في العالم العربي في القرن العشرين، عبارة عن وثبات من مدرسة إلى أخرى دون تسلسل منطقي وتدرج طبيعي (...) فعلى عكس حركة الأدب في أوروبا التي حدثت نتيجة التطورات الاجتماعية في حد ذاتها. لذلك فمن الأفضل أن يكون التطور من أصل الثقافة وليس منقولا عن الغير». (مرتاض، 2002، ص.200)

ثمة فجوة ستظل تتسع بين الأصل النص الغربي والنص الوافد الترجمي، وهنا نتساءل هل ما قدّمه النقاد الحداثيون مجرد نسخ مشوهة عاكسة لمناهج ومصطلحات غريبة في مرايا محدبة، أم علينا الأخذ بالتطور وفق ما يتلاءم مع طبيعة تصورنا من منطقة قوّة ومركز اقتدار، ومن هنا فالصراع لا يعدّ فوضى مصطلحية وحالة مرضية بل يمكن عده علامة صحية تعيشها أمتنا كما ذهب إلى ذلك "عبد السلام المسدي" قائلاً: «الاصطراع المصطلحي الذي تشهده اللغة في أي فترة من فترات حياتها، إنما هي علامة صحية، كما نؤثر اليوم أن نقول، لأنه دليل على أن تلك اللغة ومعها أهلها واقعة في خضم احتكاك الحضارات، تواجه بقدم راسخة حوار الثقافات في أعماق مدلولاته». (المسدي)

إذا فالأزمة ليست أزمة مصطلح وترجمته، ونقله إلى العربية بل أزمة الثقافة التي أفرزت ذلك المصطلح أزمة اختلاف حضاري، وثقافي بالدرجة الأولى، و ثانيا غياب التنسيق في وضع المصطلح النقدي وذلك إما لتعدد في جهات الوضع من (مجامع لغوية، لجان للترجمة و التعريب، جامعات، اتحادات علمية، باحثون، لغويون...) أو لتعدد في آليات صناعة المصطلح (الاشتقاق، النحت، التعريب، الاستعارة، الاحياء الترجمة...) أو لتعدد في مصادر المصطلح (بين مصطلحات فرانكفونية/ فرنسية في أقطار المغرب العربي وأنجلوسكسونية/ إنجليزية في المشرق العربي) أو لعدم استفادة اللاحق من السابق لانقطاع التواصل.

ولعلّ شيئا من إشار العناد أن يكون من وراء هذا التعدد، رغبة كل فئة — وهذا من دواهي الأمور — بأنها أحق أن تتبع، وأنها من ثم لا بد أن تبعد لنفسها مصطلحا خاصا بها. لا يهمّ إن وافق الدقة أم لم يوافق. وليس من وراء هذا نفع للعلم، لأنه قد جاوز العلم منطلقا وغاية له.

وهذا من شأنه إرباك القارئ العربي، فضلا عن مساهمته في إشاعة أزمة الصراع بين المشرق و المغرب مما يضيع فرصة استفادة البلد العربي الواحد مما أحرزته البلدان العربية الأخرى في مجال النقد الترجمي مما يشجع العودة إلى المصطلح الأجنبي كوسيلة للتواصل.

4- صناعة المصطلح النقدي:

لا مراء في أن صناعة المصطلح من المسائل المهمة في التأسيس للمنهج النقدي، خاصة مع بروز الاتجاهات النقدية النسقية إن على مستوى التنظير أو الممارسة النصية مواكبة للمشهد النقدي العالمي.

وضمن هذا المعطى، أفضى التعامل مع المصطلحات يستند إلى مجموعة من الآليات، ووسائل صناعة المصطلح نوردتها مرتبة على حسب أهميتها في اللغة العربية: الاشتقاق، الترجمة، التعريب، النحت.

4-1- الاشتقاق: (dérivation) (*)

يعدّ من أهم الآليات المستعملة في مواجهة المفهومات المستحدثة في النقد العربي المعاصر وقد عرفه "السيوطي" بأنه: «أخذ صيغة من صيغة أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية وهيئة تركيب لتدلّ بالآخرة على معنى الأصل بزيادة مفيدة لأجلهما اختلفا حروفاً أو هيئة كضارب من ضرب، وحذر من حذر». (السيوطي، ص. 347)

فيمّ الاشتقاق بأخذ مادة/ جذر لغوي من بطون المعاجم العربية وإخضاعها للميزان الصرفي وفق أوزان مطردة وأخرى سماعية.

وهناك ثلاثة أنواع من الاشتقاق يمكننا صوغ المصطلح منها وهي: الاشتقاق الصغير والاشتقاق الكبير والاشتقاق الأكبر، ومن أجل هذا توصف اللغة العربية بأنها لغة اشتقاقية بامتياز.

فالاشتقاق بهذه الصورة هو إحدى أنجع السبل لنمو اللغات و ضمان اتساعها و ثرائها ، ما يمكنها من التعبير عن كل جديد.

4-2- الترجمة: (Traduction)

إن لعلم الترجمة أهميته في التعامل مع المصطلح، بوصفه المرآة التي تعكس فهم المصطلح في لغته الأم، ثمّ ننقله إلى المتلقي في اللغة الهدف، وعليه فهناك علاقة بين علم الترجمة وعلم المصطلح إذ أن لكل مصطلح ما يقابله في اللغات الأخرى، إضافة إلى انتمائهما إلى مجال علم اللغة التطبيقي.

*- أما (étymologie) فهو علم التأثيل الذي يختص بدراسة تاريخ الكلمة وتتبع حياتها عبر العصور المختلفة.

فالأمر لا يتعلق بمسألة المصطلحات وترجمتها وحدها، بل إنها مشكلة الواضع قبل أن تكون مشكلة المترجم؛ فقبل أن يقف المترجم حائراً في أية كلمة يختار في مقابل هذا المصطلح الأجنبي أو ذاك، وقف المؤلف حائراً في أي مصطلح يختار للتعبير عن مفهوم جديد لم يُسبق إليه في ميدانه.

ولا ينجلي المقصود إلا بمجالات الأخصائي في الميدان قصد الاستفسار، ومناظرته قصد التعرف «وقد يكون ذلك عبر - المعاجم المصطلحية - ومن ثم يتمكن من الفهم العميق للمصطلح بما يؤدي إلى إيجاد المقابل المناسب له». (الديداوي، 2000، ص.99)

4-3- التعريب: (Arabisation)

التعريب عند اللغويين عملية صوتية، ويعدّ سيوييه (181هـ) «أول من أجازته على غير أوزان العرب، وقد سمّاه إعراباً. كما تحدث عن طريقة العرب في التعريب مشيراً إلى ما كان العرب يغيّرونه من الحروف الأعجمية من إبدال أو تغيير حركات أو حذف لإلحاقها بالأوزان العربية. كما لفت النظر إلى ما أخذه العرب من اللغات الأخرى وأبقوه على حاله دون تغيير». (سيوييه، 1988، ص.303)

وعلى هذا الأساس، فالتعريب عملية إخضاع كلمة أجنبية للنظام الصوتي العربي وهذا ما قصده قديماً "الجواهري" بقوله: «تعريب الاسم الأعجمي أن تتفوّه به العرب على منهاجها» (الجواهري، 1974، ص.627)، ويؤكد "السيوطي" المعنى قائلاً: «المعرّب: ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوع لمعانٍ في غير لغتها» (السيوطي، ص.347). ولم يجد "التهانوي" عن التعريفين كثيراً، حيث قال: «المعرّب عند أهل العربية: لفظ وضعه غير العرب لمعنى استعمله العرب بناء على ذلك الوضع». (التهانوي، 1998، ص.204)

وتعريب المصطلحات النقدية من أسهل الطرق لانتقال المصطلحات الوافدة وهذا ما يشجع الكسل الترجمي.

4-4- النحت:

ظاهرة لغوية عرفتة اللغة العربية قديماً، وقد احتاج إليه العرب لتعويض جمل كثير تداولها على ألسنة الناس مثل: البسملة تعوض بسم الله الرحمن الرحيم والحوقة لتعويض لا حول ولا قوة إلا بالله، ومن هنا فالنحت هو «أن تعتمد إلى كلمتين أو جملة فتنتزع من مجموع حروف كلماتها كلمة فتدل علي ما كانت تدل عليه الجملة نفسها». (رمضان، 1980، ص.204)

فيقوم النحت على إسقاط بعض الحروف من كلمة والإبقاء على بعضها مع العلم أن «عملية النحت ظاهرة سماعية يقتصر على ما ورد من الكلمات في اللغة، إلا أن جهود بعض المجامع اللغوية جعلته قياساً وبخاصة فيما تعلق بأسماء الهيئات والمؤسسات وبعض الأجهزة العلمية والمركبات الكيميائية». (عيد، 1980، ص. 155-156)

ويتوقف نجاح الكلمة المنحوتة على حسن جانبها الصوتي و قدرتها على الإيحاء بالمعنى الأصلي و نجد أن هذه الظاهرة مستفحلة في الكتب النقدية لـ "عبد الملك مرتاض" في تحديد بعض المصطلحات السردية و السيميائية، ومن أمثلة ذلك: (الركبة) الذي يقابل به المصطلح الأجنبي (syntagme) المنحوت من الفعلين (رَكَبَ و عَبَّرَ) و(البدعدة) المصطلح المنحوت من الفعلين: (بدأ وعاد)، ليقابل به المصطلح الأجنبي الفرنسي (récurrence)

والسبب في عدم اعتماد اللغة العربية على النحت لما تتعرض له المنحوتات من استبدالات كثيرة على مستوى المجامع و اتحاد المجامع ومكتب تنسيق التعريب بسبب استئصال بعض الأشكال، كما أن العربية لغة اشتقاقية - كما قلنا سابقاً- أضف إلى ذلك أن اللغة العربية لغة مقتصدة، فالبنية المورفولوجية للجذر ثلاثية، بينما يشيع النحت في اللغات الهندو-أوروبية لكونها إلصاقية.

إذا يعتبر الاشتقاق في صناعة المصطلح الوسيلة المستجيبة لخصوصية اللغة العربية أما المصطلح المعرَّب فهو الشر الذي لا بدّ منه حين لا بديل، وهو مظهر من مظاهر العولمة الثقافية في سياق تبادل اللغة والمعرفة.

من الممكن اللجوء إلى المصطلح المنحوت غير أنه الأقل اعتباراً لأنه على صلة واهية باللغة العربية، وقد ينفع اللغة بإثرائها بالمفردات ويسيء إليها بالإكثار من المفردات المبهمة فيها.

وربّ معترض يعترض لإسقاطنا لآلية المجاز في صناعة المصطلح فنردّ ذلك بكون المجاز مقوّم من مقومات اللغة الإبداعية و نحن بصدد اللغة التقنية العلمية.

5- السوابق واللواحق في النقديات العربية: (الأطراس منجز نصي):

إن اقتفاء أثر الترجمة في نقل المصطلح النقدي الإجرائي يمر عبر النظر في بنية المصطلح وأصل تركيبه واشتقاقاته، وذلك بإحداث التصدع في الأصل ورج بنائه اللفظي بغية استجلاء المفهوم، فنحن أمام مصطلحات تتشكل من سوابق و لواحق، ولما كان الأمر كذلك وجب التوقف عند مفهومها، وما هي الإشكاليات التي تثيرها عند البحث عن المقابل الترجمي؟ يمكن أن نوزعها إلى إشكاليات في لغة المصدر وإشكاليات مترجمة في لغة الهدف، نظراً لاختلاف طبيعة اللغتين بين لغة فرنسية إلصاقية و لغة عربية اشتقاقية.

مما يدفعنا إلى طرح سؤال جوهري: كيف تواجه اللغة العربية ظاهرة السوابق و اللواحق التي تدخل في تركيب المصطلحات الفرنسية أثناء الترجمة و النقل؟

5-1- مفهوم اللواحق: (Affixes)

اللواحق عبارة عن حروف تزداد في الكلمة الأصلية/ الجذر (racine) لتضيف لها زيادة أو تخصيصاً أو تعديلاً في معناها. فإن كانت هذه اللواحق في بداية الكلمات فهي تسمى préfixes وإن كانت في وسطها فهي تسمى Infixes وإن كانت في آخرها فهي تسمى Suffixes ولم نثبت مقابلاً عربياً لها حتى ننص على أن الاختلاف في تسميتها بالعربية كبير.

فلقد تعددت مقابلاتها: فلفظ préfixes يترجم بـ "سوابق" و "صدور" و "لواحق قبلية" و "لاصقات قبلية" و "لواحق أمامية" و "تتويج" و "الزيادات" و "البداء" الخ... ولفظ Suffixes يترجم بـ "لواحق" و "كواسع" و "لواحق بعدية" و "لاصقات بعدية" و "ذبول" و "تذييل" الخ... و Infixes يترجم بـ "أواسط" و "وسائط الأحشاء" و "لواحق متوسطة" و يترجم لفظ Affixes بـ "لواحق" و "لاصقات" و "زوائد" الخ...

فكل هذه الزيادات من شأنها أن تضيف زيادة أو تخصيصاً أو تعديلاً في معنى الكلمة الأصلية، ومن هنا يمكن أن نعد اللواحق ذات وظيفة في مجال صك المصطلحات النقدية المعاصرة للتعبير عن عدة مفاهيم؛ لأنها لا تحمل إشارة مفهومية في أي علم من العلوم إلا بعد دمجها ضمن مركب من المركبات الجذرية. وفي هذه المداخلة نختار مصطلح السوابق واللواحق.

5-2- قيمة اللواحق في اللغة العربية:

ولقد شغلت مسألة السوابق على الأخص بال معربين وأقضت مضاجعهم و حاروا في نقلها/ترجمتها مصطلحاتها حتى رأى بعضهم في هذه الزوائد الأعجمية خصيصة تمتاز بها اللغات اللاتينية على لغة الضاد التي يستحيل عليها - في نظرهم - أن تجد لها ما يقابلها من ألفاظها وذهب هذا الفريق في محاولة علاج "هذه المشكلة العويصة" طرائق قديداً فمن قائل بمقابلة هذه الزوائد على شكلها الأجنبي الغربي وإصاقها باللفظ العربي.

وفي هذا ذهب الباحثون مذاهب شتى ارتأينا أن نستخلص فكرة عن التصور الشائع بخصوص هذه المسألة.

يتعرض "مارون غصن" لهذه المسألة داعياً إلى تطوير اللغة العربية باستخدام اللواحق، فيقول: «وما المانع أيضاً من إدخال أشد اللواحق لزوماً للغة العربية من مثل (ANTI) و (AUTO)، واللاحقتين (METRE)

و(GRAFE). وما المانع أيضاً من اقتباس لواصق (AFFIXES) من لغات أجنبية؛ إذا صعب علينا إيجاد لواصق مقتضبة من جذور عربية». (آراء وأفكار، ص. 715)

ومثل هذا الرأي الذي يقدمه "مارون غصن" لا يمكن الأخذ به، لما يمثل به من مخالفة لنواميس اللغة العربية؛ فهي لغة اشتقاقية لا إلصاقية، وتمتلك من الصيغ الاشتقاقية ما يؤهلها لتوفير الألفاظ المناسبة لمختلف المفاهيم، وكما برهنت على ذلك قديماً فحريّ بها أن تفعله الآن كما أن هذه اللغة يمكن أن توفر من الصيغ ما يمكنها من حمل الدلالات التي تشير إليها السوابق و اللواصق الأجنبية؛ فاللاحقة (er) يمكن التعبير عنها بصيغة (اسم الفاعل)، واللاحقة (ing) يمكن التعبير عنها بالمصدر وهكذا...

وهناك فريق ثانٍ يعتقد أن في اللغة العربية أوزاناً تغنيها عن مقابلة الزوائد اللاتينية ومن هذا الفريق يمكننا أن نذكر "شكري فيصل" عضو مجمع اللغة العربية بدمشق و"وجيه عبد الرحمن" و"محمود الجليلي" عضو المجمع العلمي العراقي وكثيرين غيرهم.

يقول "محمد رشاد الحمزاوي": «من القضايا النظرية والتطبيقية التي ما انفكت تعترض سبيل المثقفين العرب المحدثين، من علميين، ولغويين، ومترجمين، قضية الصدور واللواحق réfixes et Suffixes التي ترد بكثرة في اللغات الهندوأوروبية التي تنقل عنها العربية مصطلحات العلوم والفنون، ونخص بالذكر من تلك اللغات اللغتين الانكليزية والفرنسية، لأنهما تستمدان أغلب صدورهما ولواحقهما من اللغتين اليونانية واللاتينية». (المراي)

فالقضية على غاية من الأهمية بقدر ما نعلم أن العربية، وهي لغة اشتقاقية، لا تستعمل من السوابق واللواحق إلا القليل فلقد دارت في شأنها مناقشات يطول شرحها.

أمّا نحن فإننا من الفئة التي ترى غنى عن اقتباس اللواحق اليونانية أو اللاتينية وإلصاق حروفها بأواخر مفردات عربية لتدخل الرطانة والعجمة إلى لغة الضاد لغة الفصاحة بامتياز

ولقد وقف "الشيخ طاهر" الجزائري، و"يعقوب صروف" اللبناني، و"الشيخ عبد القادر" المغربي من القضية موقفاً علمياً متفتحاً، دون أن يعالجوا مظاهرها الفنية البحتة، أي باعتبارها تكون مشكلاً خاصاً. فلقد أدجوها في باب عام، وهو باب التعريب بمعناه الضيق (التعريب الاقتباسي) (*) أما "الشيخ أحمد الإسكندري" المصري فلقد قاوم التعريب الاقتباسي مقاومة (العدو الأزرق) حسب تعبير "مصطفى الشهابي" السوري.

*- أي نقل الأسماء الأعجمية إلى العربية، حسبما عبر عنه الجوهري سابقاً وهو أن تتكلم العرب بالكلمة الأعجمية على نطقها وأسلوبها.

وحول هذا السجال يقوم عملنا على عرض اللواحق في المصطلحات النقدية الجينية والنظر في كيفية ترجمتها إلى العربية.

فنحن أمام مصطلحات مترجمة تشكل بنيتها إشكالات في البحث عن المقابل الترجمي في الساحة النقدية بين المشاركة و المغاربة.

Gérard Genette	Intertextualité	Paratextualité	Métatextualité	Hypertextualité	Archi textuelité
خير البقاعي	التناص	الملحق النصي	الماورائية النصية	الاتساعية النصية	الجامعية النصية
المختار حسني	التناص	النص الموازي	النصية الوصفة	النصية المتفرعة	النصية الجامعة

الملاحظ أن المصطلحات الفرنسية قائمة على الإلصاق (affixation) وهو إلحاق بعض الزوائد أو (affixes) للجذر اللغوي ولا غرابة فالفرنسية لغة إلصاقية بامتياز مقابل اللغة العربية لغة الاشتقاقية وهذا ما يصعب عملية الترجمة.

ولو قمنا بتفكيك مكونات المصطلحات الفرنسية لوجدناها مركبة من :

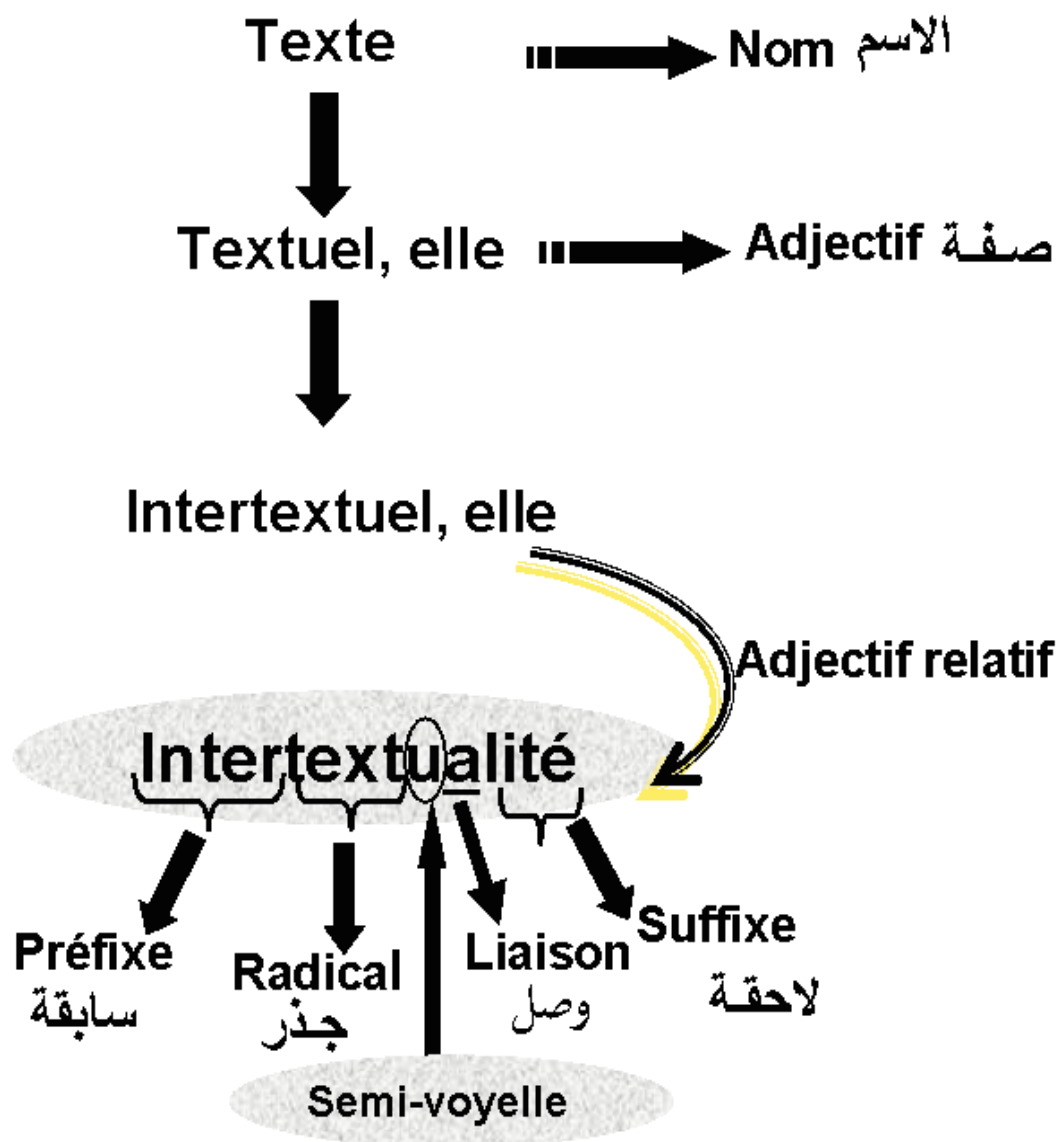
جذر (radical) واحد (texte) ولتوليد مفاهيم جديدة اعتمد الناقد الفرنسي على سوابق (préfixes) متنوعة تؤدي وظيفة مفهومية وهي :

Inter Para Méta Hyper Archi

واللاحقة (suffixes) (ité) التي تستعمل للدلالة على (المصدرية)، أما (A) تعد رابطا بين الجذر واللاحقة حيث أن اللاحقة عندما تبدأ بصوت صامت (lité) فإنه لا بد من وضع رابط / وصل بينها وبين الجذر، ومراعاة للظاهرة الصوتية تمت الاستعانة بالصائت (U) الذي يسمى (La semi-voyelle) (*)

*- La semi-voyelle est un phonème vocalique, placé avant ou après une voyelle. Une voyelle et une semi-voyelle associées composent deux sous liés qui se prononcent en une seule émission de voix (oi, ui, ion, ail ,eil).

ينظر الخطاطة:



بالعودة إلى السوابق نجدها تشع بدلالات متنوعة في لغة المصدر وكذا في لغة الهدف.

ينظر إلى الجدول الآتي:

المعاني بالعربية	المعاني بالفرنسية	(سابقة Préfixe)
بين / العلاقات المتبادلة/ التوزيع/ التباعد	Entre de	Inter
شبه/ منع. اتقاء. إلى جانب /حماية من/مواز/ نظير/ محاذاة/ بجانب/ إضافي/ اختلال	Auprès de/ vers/ contre/ à coté de	Para
ما يتجاوز/ ما يشمل/ ما يحمل/ بعد/ تالي/ بجانب وراء	Après/ au-delà de/ avec	Méta
متجاوز الحد/ أعلى درجة/ مفرط/ مبالغ. فوق درجة	Au-dessus/ au-delà/ excès	Hyper
بدائي / تجاوز / درجة / حد أقصى	Degré/ extrême/ excès	Archi

فهذا الكمّ الهائل من المعاني تجعل المترجم حائراً متأملاً في أيّ هذه المعاني يختار، وهذا ما ينفي الاتفاق/ التوحيد في ترجمة السوابق ومن ثمة تعدد المقابلات للمصطلح الأجنبي بتعدد الترجمات المقترحة للسوابق واللواحق على حد سواء.

وبما أن المصطلح يمر بثلاث مراحل: مرحلة التقبل (التعريب) فالتفجير (عن طريق التفكيك والتفكير) ثم التجريد (الوصول إلى درجة النضج بالاشتقاق المفرد)

ففي ضوء هذا التصور نستطيع أن نقرأ intertextualité حيث نلاحظ اتفاق المترجمين في ترجمة المصطلح بالنص دون محاكاة للفرنسية بإقحام اللواحق: السابقة (inter) واللاحقة (ité) وهذا ما يوضح أن المترجمين التزموا بالصيغة التي استقر عليها المصطلح .

مع العلم أن هذا المصطلح ترجم عدة ترجمات منها: التناسية، التعالق النص، التفاعل النص، الحوارية، التكتاب، البيئسية عند (عبد العزيز حمودة) فهذه الـ (بين) مقابل (inter) (تلوي عنق اللغة العربية لتناسب الظاهرة اللغوية في الفرنسية والسبب الذي لا نرى له مسوغاً هو الاعتقاد الذي لا يقوم على أساس علمي بأن المصطلح في لغة من اللغات يجب أن يترجم بكلمة واحدة في اللغة الهدف.

وقد استخدم (عبد الله الغدامي) مصطلح " تداخل النصوص" دون الإخلال بطبيعة اللغة العربية، وأخيراً تم الاستقرار على مصطلح **التناس** بصيغة عربية، فالتناس مصدر قياسي على وزن تفاعل " تناصص" وقع إدغام

الصاد الأولى في الصاد الثانية فليل تناصّ يتناصّ تناصّا، والحق أن هذه الصيغة المصدرية لها دلالات مختلفة في اللغة من أهمها: المشاركة، المطاوعة، التظاهر، وقوع الأمر بالتدريج، فإذا كانت هذه الدلالات هي من أهم المعاني التي تسجلها صيغة "تفاعل" فإلى أي مدى نجد لفظ التناس (Intertextualité) يحمل هذه المفاهيم؟

المشاركة: إن المشاركة النصية تعني لقاء نص بنص فيحدث بينهما تقاطع أو تداخل سواء حصل هذا التداخل برغبة ذاتية في المشاركة أو حصل عفوا.

المطاوعة: أما معاني المطاوعة والتظاهر فيمكن أن نلمسها من خلال قابلية النصوص للتحويل والامتصاص، فهي عجيبة طيبة. فالمتلقي يمتلك قدرة قرائية بالكشف عن النصوص (ثقافة قرائية)

فمن السهل على النص التخفي والانتساب إلى صاحبه الجديد الذي تبناه، ومع مرور الزمن يضع النص الأول، وقد لا نعتدي في حرياتنا إلى النص الأول.

ومن هنا فاللغة العربية تنزع إلى الاقتصاد اللغوي والجهد الأقل في التعامل مع السوابق واللاحق فكان مصطلح التناس كلفظة بسيطة مقابل المصطلح الفرنسي المركب كما أن المصطلح يحكم التداول كعملة نقدية وكأن لفظ التناس عربي غير مترجم.

أما المصطلحات الأخرى التي استحدثتها (جنيت) في الفرنسية والتي تصدرتها السوابق فجاءت ترجمتها ترجمة حرفية قاموسية وهذا رد فعل طبيعي أن الناقلين اعتمادا طريقة التماثل (par analogie)

قابل (خير البقاعي) السوابق بما يراه مناسبا من معنى في العربية ثم ترجم حرفية للجذر (texte) بـ (نص) و ألحق به ياء النسبة و التاء المربوطة كمقابل للاحقة (ité) فجاء تركيبه :

النصيّة	الجامعيّة
النصيّة: (من النص اسم جامد) (مصدر صناعي)	الاتّساعية
صفة	موصوف اسم جامد
ألحقت بها الياء و التاء	مصدر صناعي
(المصدر الصناعي لما يصبح صفة يتحول إلى اسم منسوب مشتق أي صفة)	

وهذه الطريقة أكثر منها المولدون في ترجمة اصطلاحات العلوم، و قد قرر مجمع اللغة العربية بالقاهرة قياسية صوغ هذا المصدر، إذ ليس كل ما لحقته ياء النسبة، مردفة بالتاء مصدرا صناعيا. أما مصطلح (الملحق النصي) فركبه تركيبا وصفيا .

وفي مصطلح (الماورائية النصية) تبدو لنا جليا نزعة (الما وراء) كجزء من انفجار " الميتا Méta" وتناسلها الذي شمل جميع العلوم والمعارف الفكرية والاجتماعية.

مع العلم أن السابقتين اللتين قبلتهما اللغة العربية دون تحفظ هما: (اللا) في اللاأخلاقية و(ما) في كلمة (الماورائية) قد ألحقت بها الياء المشددة والتاء المربوطة فهي مصدر صناعي "موصوف" بمعنى جواز صياغة المصدر الصناعي من الظرف وإلحاقه بـ (أل) شذوذا كقول الراجز:

من لا يزال شاكرا على المعه *** فهو حرّ بعيشة، ذات سعه (المرادي)

فهذه الكلمة مركبة من: [أل + ما + وراء + الياء + التاء] أصبحت مقابلا للنموذج الفرنسي القائم على الإلصاق. والشأن ذاته لوحظ على ترجمة "عبد الواحد لؤلؤة" لمقال "إدوارد سعيد" حين أدخل (أل) على الفعل (يمكن) فعومل الفعل معاملة الاسم في قوله (اللابمكن) فتحول الفعل إلى الاسم وعلى سبيل الترتيب يمكن القول أن الظاهرة لم تسجل فقط على هذا المترجم بل انتشرت في اللغة العربية المعاصرة إلا أن هذه الظاهرة تعتبر قديما حالة شاذة وصل الفعل المضارع ب(أل) في قول الشاعر: (ما أنت بالحقم الترضى حكومته) وذهب ابن مالك إلى جواز ذلك في الاختيار، وفاقا لبعض الكوفيين²¹

أما الناقد المغربي (المختار حسني) ترجم كل المصطلحات الفرنسية المركبة بطريقة التركيب الوصفي فجعل الجذر موصوفا والسابقة صفة على سبيل المثال:

الواصفة

النصيّة

المتفرّعة

النصيّة

الجامعة

النصيّة

صفة لتوضيح المعرفة

موصوف اسم جامد

اسم فاعل يدل على الديمومة و الفاعلية

مصدر صناعي

فالنص الواصف بما هو خطاب فوق خطاب -على قول (رولان بارت)- فهو لا ينتهي عند نصه الأول الإبداعي و إنما نتحدث عن إبداعية النقد وهذا ما يدل عليه مفهوم الواصف على صيغة فاعل.

إن الترجمة المغربية القائمة على مركب وصفي أدق من الترجمة الشرقية التي جعلت مقابلات السوابق تحتل الصدارة على سمت النموذج الفرنسي مخالفا للقاعدة اللغوية العربية في كون الموصوف هو الأصل والصفة تابعة.

خاتمة:

تناولنا في هذا البحث قضية ترجمة المصطلح النقدي الغربي إلى اللغة العربية و كيف أن عدم الاتفاق على منهج ترجمي مضبوط قد أوقع فوضى كبيرة في الاستعمال وصعب من عملية التواصل بين المشرق والمغرب. قد خصت الدراسة مصطلحات أنماط **المتعاليات النصية** والترجمات المقترحة لها في اللغة العربية عند كل من "محمد خير البقاعي" و "المختار حسني" فأسفرت على النتائج التالية:

1. بالمقارنة يظهر لنا أن المشرقي "خير البقاعي" اعتمد في صناعة المصطلح عدة ميكانيزمات فراوح بين إيجاد المقابل للسابقة الفرنسية ومحاولة مقارنة السابقة مفهوميًا، فاستوحى مباشرة التركيب الفرنسي (تقديم الصفة على الموصوف) ولعل ذلك يعود لاحتكاكه المباشر باللغة الفرنسية بحكم التدريس في الجامعات الفرنسية، في حين أن "المختار حسني" التزم بالقاعدة النحوية العربية فأخر مقابل اللاحقة (الصفة) وقدم الجذر (الموصوف) على سمت العرب لأن من وظائف الصفة التوضيح والتخصيص للأسماء السابقة لها، خلاف لما هو سائد عن جرأة المغاربة على اللغة العربية. أما على مستوى مفهوم المصطلحات فهو واحد عند كليهما.

2. نظرا لانعدام التواصل المشرقي المغربي يمكن أن نؤسس لفرضيتين:

- فعن الأولى يظهر من موقع كلا المترجمين ومن صياغة كل منهما أن الأمر يتعلق بإثبات ذات كليهما من غير نظر لما يمكن أن يكون عليه الآخر، وإن على حساب المصادقية العلمية. فكلتا النصين منظورا إليهما على جهة المقارنة لا يوفر قيما معرفية تضاف إلى المادة المترجمة.

- وعن الثانية تتضح أن إحدى الترجمتين ظل للأخرى، مما يعطي مشروعية لبعض الأسئلة منها:

استدعاء المصطلح باللغة الفرنسية / لغة المصدر تم الاختلاف عنه من مترجم إلى آخر على مستوى الصياغة / بناء المصطلح إذ المعروف أن مترجمي المغاربة ونقادهم يستهلكون ما يأتيهم من الغرب / فرنسا بحكم العامل الجغرافي و التاريخي الكولونيالي " اللغة الفرنسية غنيمة الحرب la langue française est butin de

«guerre» على حدّ قول "كاتب ياسين" ألا يعطيك كل هذا انطبعا بأن "المختار حسني" المغربي أخذ قصب السبق في ترجمة النص وما "خير البقاعي" المشرقي إلا تاليا.

إذا كان الأمر كذلك ألا ينبغي أن يكون النص المغربي أسبق إلى الوجود من النص المشرقي مما يلزم الثاني بالإحالة عليه في حال اعتماده عليه.

غير أننا ندفع هذه الفرضية ونحضرها بأخرى نراها أكثر واقعية مفادها أن "المختار حسني" استثمر المنجز المغربي الرائد بإقدامه الجريء على نقل ترجمة "خير البقاعي" دون الإحالة والامتنال للشروط الموضوعية والأمانة العلمية.

إذا فترجمة المغربي تعدّ إرباكا للترجمة المشرقية السابقة، ناهيك عن عدم تحديد الأساس المعرفي المعتمد في ترجمة المصطلحات أو ما هو مبرر إعادة ترجمة المترجم إذا انعدمت الرؤية الجديدة .

لكن تاريخ نشر النصين المترجمين فعل فعله في الكشف عن أسبقية "خير البقاعي" في ترجمة مصطلحات المتعاليات النصية ضمن كتاب بعنوان (أطراس في الدرجة الثانية) عام 1998 ثم قدم فصلا من الكتاب (طروس الأدب على الأدب) في مجلة (علامات في النقد) العدد 34، ديسمبر 2002 في حين ترجمة "المختار حسني" (أطراس الأدب في الدرجة الثانية) في فيفري 1999 ضمن مجلة (فكر و نقد) السنة الثانية، العدد 16.

وهذا مردّه انعدام آليات الرقابة على النتاج الفكري من جهة ولانعدام التواصل بين المترجمين من جهة أخرى على الرغم من سهولة وصول الكتاب المشرقي إلى المغرب والعكس صحيح إضافة إلى ذلك كوننا في عصر " الأنترنت" وهو ما من شأنه تسهيل الاتصال وبناء الروابط بين المترجمين العرب ليتبادلوا تجاربهم في هذا المجال، ومنه تقليص الفوارق و الاختلاف.

من أجل كل هذا تحتاج المؤسسة النقدية العربية إلى مراجعة تصوراتها على هدي اجتهادات الهيئات الرسمية التي تضطلع بوضع المصطلحات وتأصيلها، على أن المفاضلة بين الترجمتين ليست بغرض الانتقاص من جهود أصحابها بقدر ما هي تأكيد للتواصل الترجمي الذي تحتاجه منظومتنا النقدية.

بعد هذه الرحلة يحق لنا أن نتساءل إلى أيّ حدّ أفلح المترجمون العرب مشاركة ومغاربة وهم يترجمون المصطلحات النقدية في التقاط رمح " نيتشه" والرمي به أبعد فأبعد؟

وفي الأخير أرجو أن أكون قد وفقت في الوصول إلى ملامح الصواب ولو في جزء يسير منه. وإن كانت
ثمّة نقائص علمية على مستوى التحليل أو معرفية على مستوى الحكم والاستقراء، فالتقويم هو ما يتطلّع إليه
الباحث؛ إذ لا وجود لحقيقة مطلقة ما دامت الدوائر الإبيستيمولوجية قائمة.

المراجع:

إبراهيم، عبادة محمد. (2005). معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والثقافة، مصر: مكتبة الآداب، القاهرة، ط2.

آراء و أفكار، مجلة المجمع العلمي العربي، بدمشق: مجلد 8، جزء 12.

بوحسن، أحمد. (1990). نقل المفاهيم بين الترجمة و التأويل، نقل مفاهيم نظرية التلقي، الرباط: ضمن كتاب: الترجمة و التأويل: منشورات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

بوطارن، محمد الهادي. (2011) قراءة لقاموس: المصطلحات اللسانية (فرنسي - عربي)، الجزائر: مجلة مقاليد، كلية الآداب و اللغات جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ديسمبر، العدد 2.

التهانوي، محمد علي. (1998). موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، بيروت: دار الكتب العلمية، (د ط).

جنيت، جيار: طروس الأدب على الأدب، تر: محمد خير البقاعي، مقال على الرابط:

<http://www.startimes.com/?t=30610368>

--- أطراس (الأدب في الدرجة الثانية)، تر: المختار حسني، مقال على الرابط:

http://www.aljabriabed.net/n16_11atras.%282%29.htm

الجوهري، أبو نصر بن حماد. (1974). الصّاح في اللغة والعلوم، لبنان: دار الحضارة العربية، بيروت، (د ط)

حجازي، محمود فهمي. (د ت). الأسس اللغوية لعلم المصطلح، مصر: دار غريب للطباعة، القاهرة، (د ط).

-- (1986) علم المصطلح، مجلة مجمع القاهرة، مصر: مجلد 59.

الخياط، محمد هيثم. (1995). نحو منهجية لوضع المصطلح العربي الحديث، الموسم الثقافي 12 لمجمع اللغة العرب.

الديداوي، محمد. (2000). الترجمة والتواصل، المركز الثقافي العربي، المغرب: الدار البيضاء ط1 ، منهاج المترجم.

رمضان، عبد التواب. (1980). فصول في فقه اللغة، القاهرة: ط2.

- سيوييه، (1988). الكتاب تح: عبد السلام محمد هارون، مصر: مكتبة الخانجي القاهرة، ط 3، ج 4.
- السيوطي، جلال الدين. المظهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد أحمد جاد المولى وأخرون، البابي الحلبي، القاهرة، ط 1، (د ت)، ج 1.
- الشريف، محمد مهدي. (2002). مصطلح نقد الإحيائيين، الهيئة العامة لقصور الثقافة، سلسلة كتابات نقدية، يوليو ع 123.
- عيد، محمد. (1980). المظاهر الطارئة على الفصحى، القاهرة: عالم الكتب.
- المرادي، ابن أم قاسم: الجنى الداني في حروف المعاني، موقع الوراق على الرابط: <http://www.alwaraq.net/Core/waraq/coverpage?bookid=312>
- مرتاض، عبد المالك. (2002). في نظرية النقد، مصر: دار هومة، الجزائر، (د ط).
- المسدي، عبد السلام. المصطلح النقدي وآليات صياغته، مجلة علامات في النقد الأدبي، جدة السعودية، مجلد 2، جزء 8.
- المسدي، عبد السلام. (1984). قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، تونس: الدار العربية للكتاب، الدار العربية للكتاب، (د ط).
- هيلل، محمد حلمي (1996). أسس المصطلحية، (مقال ضمن إشكالية المصطلح)، إشراف يوسف زيدان وآخرون، الهيئة العامة لقصور الثقافة، سلسلة الفلسفة و العلم، (د ب)، العدد 3.
- Gérard Genette. (1982). **Palimpsestes, la littérature aux second degrés**, Paris : édition du seuil.